الأمم المتحدة S/2016/833

مجلس الأمن

Distr.: General
3 October 2016
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

## أولاً – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدَّم عملا بالفقرتين ٥٠ و ٥٢ من قرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦). وهو يتناول التطورات الرئيسية التي جدّت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ صدور تقريري المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (S/2016/579)، والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويعرض آخر المستجدات فيما يخص مدى تأهب البعثة للتصدي للمخاطر الأمنية ولرصد الانتهاكات والتجاوزات التي تطال حقوق الإنسان والإبلاغ عنها في سياق الانتخابات المقبلة.

## ثانياً – التطورات الرئيسية

### ألف – الحالة السياسية

٢ – بدأ الحوار الوطني الذي اقترحه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا، في ١ أيلول/سبتمبر. واتسمت الفترة المفضية إلى بدء الحوار باستمرار التوترات القائمة بين الائتلاف الحاكم وشرائح كبيرة من المعارضة والمجتمع المدني فيما يخص الحوار الوطني والعملية الانتخابية. واستمرت الانقسامات بين الأحزاب السياسية وداخلها، مع وجود بعض الفوارق البسيطة بشأن طرائق إجراء الحوار الوطني وأهدافه وشروطه الأساسية. وظلت مسألة تيسير الحوار من أسباب الانقسام، حيث رفض بعض قادة المعارضة تعيين مفوضية الاتحاد الأفريقي لرئيس وزراء توغو السابق، إيدم كودجو، بوصفه ميسر الاتحاد الأفريقي للحوار الوطني، ودعوا إلى تعزيز دور الشركاء الدوليين في تيسير الحوار.

041016 041016 16-16674 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه، وعشية الاحتفال بذكرى مرور ستة وخمسين عاماً على استقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجَّه الرئيس خطابا إلى الأمة، حيث أعرب عن رفضه للتدخلات الخارجية المستمرة في الشؤون الداخلية للبلد، وحث الميسِّر على إنهاء المشاورات والشروع في الحوار الوطني في أقرب وقت ممكن، ودعا السكان إلى المشاركة في عملية تسجيل الناخبين المقبلة. وفي نفس اليوم، أعلن تعديل القانون الانتخابي الذي ينظم عملية تسجيل الناخبين، والذي ينص على تسجيل أولئك الذين بلغوا السن القانونية للتصويت منذ إجراء الانتخابات العامة لعام ٢٠١١ والناخبين الكونغوليين الذين يعيشون في الخارج.

٤ - واستمر استقطاب النقاش الدائر حول احترام أحكام الدستور. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أصدر إتيين تشيسيكيدي، زعيم حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في المعارضة وائتلاف المعارضة ”تجمع القوى السياسية والاجتماعية من أجل التغيير“، بيانا يؤكد الحاجة إلى إجراء الانتخابات الرئاسية ضمن الإطار الزمني الذي يحدده الدستور. وفي ٦ تموز/يوليه، في بروكسل ، أفيد بأن السيد تشيسيكيدي والمرشح الرئاسي مويز كاتومبي ذكرا أن الرئيس ينبغي أن يتنحى عند انتهاء مدة ولايته في ١٩ كانون الأول/ديسمبر وفقا للدستور. وفي ١١ تموز/يوليه، أشار هنري موفا، الأمين العام للحزب الحاكم، حزب الشعب للإعمار والديمقراطية، في معرض الملاحظات التي أدلى بها إلى الصحافة، إلى أنه لن تكون هناك حكومة انتقالية بعد ١٩ كانون الأول/ديسمبر بالنظر إلى أن قرار المحكمة الدستورية الصادر في ١١ أيار/مايو نص على أنه في حال إرجاء الانتخابات، يسوغ القانون للرئيس البقاء في منصبه إلى أن يتولى الرئيس المنتخب مهامه. وأشار إلى أن مسألة اعتماد ولاية رئاسية ثالثة قد تُعرض على الشعب.

٥ - وعقد كل من الائتلاف الحاكم وائتلافات المعارضة تجمعات سياسية من أجل حشد الدعم الشعبي لمواقفها إزاء الحوار الوطني والعملية الانتخابية في كينشاسا وفي مدن أخرى. وفي ٢٧ تموز/يوليه، عاد السيد تشيسيكيدي إلى كنشاسا بعد غياب لمدة سنتين لأسباب صحية. وقد رحب به عدد كبير من المؤيدين، يقدر عددهم بنحو ٠٠٠ ١٠ شخص.

٦ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، قامت الأغلبية الرئاسية بتنظيم اجتماع حضره نحو ٠٠٠ ٦٥ من المؤيدين للدعوة إلى المشاركة في عملية تسجيل الناخبين والحوار الوطني بناء على اقتراح الرئيس. وأعاد الأمين العام لحزب الشعب للإعمار والديمقراطية ورئيس الجمعية الوطنية، أوبين ميناكو، تأكيد أهمية الحوار الوطني من أجل إجراء انتخابات سلمية.

٧ - وفي ٣١ تموز/يوليه، عُقد تجمُّعٌ في كينشاسا لائتلاف المعارضة ''التجمع'' دون وقوع أي حادث، على أنه ضم مؤيدين قُدِّر عددهم بعشرات الآلاف. وحث رئيس حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، في معرض خطابه، اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على أن تعلن في ١٩ أيلول/سبتمبر إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر. وأضاف أن رئيس الدولة سيُتهم بالخيانة العظمى إذا ما بقي في منصبه بعد نهاية ولايته الثانية والأخيرة، التي تنتهي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، ودعا إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين كشرط مسبق للمشاركة في الحوار.

٨ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة سعيا منهما إلى المساعدة على التخفيف من حدة التوتر وتهيئة الظروف المواتية لإجراء حوار وطني شامل للجميع وذي مصداقية بما يدعم الجهود التي يضطلع بها الميسِّر. وقد اندرج تواصلهما في إطار الجهود التي يبذلها فريق دعم ميسر الاتحاد الأفريقي، الذي أنشئ في ٤ تموز/يوليه. ويتألف فريق الدعم من مبعوثي الخاص وممثلي الخاص، فضلا عن ممثلي كل من الاتحاد الأوروبي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وعقد فريق الدعم اجتماعات في كينشاسا في ٢٣ تموز/يوليه و ٤ آب/أغسطس، وأجرى مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة الكونغوليين في كينشاسا في الفترة من ٢ إلى ٥ آب/أغسطس لدعم بدء الحوار الوطني، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦).

٩ - وفي أعقاب العفو الرئاسي الصادر في حق عدد من السجناء في ٢٢ تموز/يوليه، أصدر فريق الدعم بيانا في ٢٣ تموز/يوليه، كرر فيه التأكيد على أهمية بدء الحوار الوطني بحلول نهاية تموز/يوليه، وحث جميع الأطراف الكونغولية المعنية على المشاركة في حوار يجري ضمن إطار الدستور والصكوك القانونية ذات الصلة للاتحاد الأفريقي والقرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦). وأيد الفريق أيضا بدء عملية الحوار في ٢٦ تموز/يوليه وأعمال اللجنة التحضيرية في ٣٠ تموز/يوليه. وفي مؤتمر صحفي عقد في ٢٣ تموز/يوليه في كينشاسا، أعلن الميسِّر أن أعمال اللجنة التحضيرية المعنية بالحوار ستستهل في ٣٠ تموز/يوليه. وفي ٢٤ تموز/يوليه، أصدر زعيم ائتلاف المعارضة ''التجمع'' بيانا يرفض فيه البيان الصادر عن فريق الدعم ويعترض فيه على الميسِّر. وذهب ''التجمع'' إلى أن شروطه المسبقة المتمثلة في الإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين وتحويل فريق الدعم إلى فريق من الميسرين لم تتم تلبيتها. وفي ٢٥ تموز/يوليه، أعلن أوبين ميناكو، رئيس الجمعية الوطنية، وأندريه أتوندو،

المتحدث باسم الأغلبية الرئاسية الحاكمة، رفضهما للبيان وأكدا من جديد دعمهما للميسِّر. وأكد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق الدعم من جديد دعمهما للميسر في ٢٦ تموز/يوليه و ٤ آب/أغسطس، على التوالي.

١٠ - وفي أعقاب المساعي التي قام بها الميسر، قام ممثلي الخاص ومبعوثي الخاص بتشجيع الحكومة على تهيئة بيئة مواتية لإجراء حوار شامل للجميع، ومُنح العفو الرئاسي لبعض الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وقد أُفرج عن تسعة منهم من السجن. وكان من بين المفرج عنهم ستة أعضاء في حركتي الناشطين فيليمبي والنضال من أجل التغيير. وأعيد أيضا فتح اثنين من منافذ وسائط الإعلام المرتبطة بزعماء المعارضة في حركة تحرير الكونغو والاتحاد من أجل الأمة الكونغولية.

١١ - وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ آب/أغسطس، عقدت اللجنة التحضيرية جلسات وأنجزت أعمالها، حيث قامت بتحديد جدول أعمال الحوار الوطني ومكان إجرائه والمشاركين فيه، وأقرت خريطة الطريق الخاصة بالحوار الوطني وحصص تمثيل كل فئة من فئات الجهات السياسية المعنية. وفي حين أن بعض فرادى الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني شاركت في العملية، قام ائتلافا المعارضة المدعوان ''دينامية المعارضة'' و ''التجمع'' بمقاطعة تلك الجلسات. وفي ٢٩ آب/أغسطس، في كينشاسا، أصدر السيد تشيسيكيدي بيانا باسم ''التجمع'' دعا فيه السكان إلى رفض أي نتائج يتمخض عنها ''الحوار الزائف الذي يخالف اتفاق صن سيتي والدستور'' وإلى المشاركة في احتجاجات سلمية اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر. ودعا البيان أيضا الشعب الكونغولي إلى تنظيم اعتصامات في ١٩ أيلول/سبتمبر للدعوة إلى الإعلان فورا عن إجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر.

١٢ - وأدت مسألة المشاركة في الحوار الوطني إلى بعض الانقسامات داخل ائتلافات المعارضة. ونشأت انقسامات داخل ائتلاف دينامية المعارضة بشأن المشاركة في عملية الحوار. وعلى الرغم من التردد الذي حصل في أول الأمر، أيدت حركة تحرير الكونغو في نهاية المطاف موقف ''التجمع''، رغم أن بعض ممثلي الحزب في الجمعية الوطنية قرروا المشاركة في اللجنة التحضيرية. وقرر الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية الانضمام إلى عملية الحوار، وجرى طرده لاحقا من دينامية المعارضة. واستقال الأمين العام للاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، جان - برتران إيوانغا، ونائبه، كلوديل - أندري لوبايا، من منصبيهما احتجاجا على قرار قائد الحزب فيتال كاميرهي الانضمام إلى العملية. وقد تم طردهما من الحزب من طرف قيادة الحزب في ٣ أيلول/سبتمبر.

١٣ - وظهرت انقسامات أيضا داخل قيادة حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، حيث قام زعيم الحزب السيد تشيسيكيدي بتنحية برونو مافونغو من منصب الأمين العام في ١١ آب/أغسطس بسبب تباين في الآراء فيما يتعلق بالحوار الوطني. وفي ١٢ آب/أغسطس، أعلن السيد مافونغو إنشاء حزب جديد، وهو اتحاد الديمقراطيين من أجل نهضة الكونغو، في حين قرر بعض أعضاء الفريق البرلماني الذي يضم حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وحلفاءه في الجمعية الوطنية المشارَكة في عملية الحوار. وفي ٢٩ آب/أغسطس، قرر فريق يتألف من خمسة أحزاب سياسية مغادرة ''التجمع'' احتجاجا على ما اعتبره تأثيرا غير مبرر من جانب ''أعضاء المعارضة الجديدة المزعومة'' (وهي تسمية أراد بها مجموعة السبعة) على السيد تشيسيكيدي ومواقف ''التجمع'' إزاء عملية الحوار الوطني. وقامت المجموعة المنشقة بتشكيل ائتلاف الجبهة الوطنية وأعلنت أنها ستشارك في الحوار الوطني.

١٤ - وإزاء هذه الخلفية من التوترات السياسية والتموقع السياسي، دعم المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو جهود الميسِّر بإشراك عدد من أصحاب المصلحة الكونغوليين بهدف توسيع نطاق المشاركة في الحوار. وعقد رئيس جمهورية الكونغو، دينيس ساسو نغيسو، عدة اجتماعات في برازافيل مع أصحاب المصلحة من مختلف الانتماءات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع الميسِّر في محاولة لدعم إجراء حوار أكثر شمولا. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، زار الرئيس كينشاسا وأجرى مشاورات مع رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية وأعضاء ''التجمع'' وممثلي الخاص وبعض أعضاء السلك الدبلوماسي. وأجرى ممثلي الخاص ومبعوثي الخاص اتصالات مع رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف تنسيق الجهود الرامية إلى جعل عملية الحوار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر شمولا ومصداقية.

١٥ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، قدمت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات طلبا إلى المحكمة الدستورية بتأجيل الانتخابات، حيث لم يكن بمقدورها إعلان إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر على النحو المتوخى في الدستور.

١٦ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، نظم أنصار المعارضة مظاهرات في عدة مدن في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إثر نداءات وجهها ''التجمع'' من أجل إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر وللمطالبة بتنحي رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول ١٩ كانون الأول/ديسمبر. وتحولت المظاهرات في كينشاسا إلى أعمال عنف، فأطلقت الشرطة الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع على المتظاهرين الذين يُزعم أنهم حاولوا الحياد عن المسار المتفق عليه ورشقوا أفراد الشرطة بالحجارة. وأضرمت النيران في

مقار العديد من الأحزاب السياسية المنتسبة للأغلبية الرئاسية، بما في ذلك أحد المقار المحلية لحزب الشعب للإعمار والديمقراطية، وهو الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس. ووفقا لما أفادت به تحقيقات أجرتها البعثة، قُتل ما لا يقل عن ٤٩ شخصا، من بينهم أحد ضباط الشرطة على الأقل، وجُرح ١٢٧ شخصا، في حين اعتقلت قوات الأمن حوالي ٢٩٩ من المتظاهرين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، في كينشاسا، شُنَّت هجمات على مقار كل من حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وحركة تحرير الكونغو، وقوى التجديد من أجل الاتحاد والتضامن. وقُتل ثلاثة أشخاص وأصيب ستة بجروح عندما أضرمت النار في مقر الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي. وأفادت تقارير أيضا بأن اثنين من المباني الحكومية تعرضا لأعمال تخريبية وأضرمت فيهما النيران.

١٧ - وفي نفس اليوم ، أصدرت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بيانات تدعو قوات الأمن إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس، مع التأكيد على ضرورة قيام الحكومة بضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية وحث القادة السياسيين على تسوية خلافاتهم عن طريق الحوار والوسائل السلمية الأخرى. وتواصلت البعثة مع السلطات للتشديد على ضرورة تجنب الشرطة استخدام القوة المفرطة وللحث على تخفيف حدة التوترات. وسَيَّرت البعثة دوريات نهارية ودوريات ليلية لرصد حالة الأمن وحقوق الإنسان.

١٨ - وفي ضوء الحوادث العنيفة التي وقعت في كينشاسا في ١٩ أيلول/سبتمبر، قام الميسِّر بتعليق المحادثات في سياق الحوار الوطني. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، علق المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو مشاركته في عملية الحوار، بحجة أن الظروف السائدة لا تفضي إلى الحوار. وعلَّق مندوبو المعارضة أيضا مشاركتهم، مبررين ذلك بأسباب مماثلة. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، استؤنف الحوار لفترة وجيزة، بمشاركة زعيم المعارضة السيد كاميرهي. وأطلع الميسِّر المشاركين على مشروع اتفاق. وظلت المحادثات في سياق الحوار الوطني معلَّقة حتى ٢٩ أيلول/سبتمبر.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الرئيس بزيارات إلى العديد من المقاطعات، بما في ذلك كاتانغا العليا، ومانييما، وكيفو الشمالية، وتنجانيقا، وتشوبو. وفي حين أن الزيارات إلى لوبومباشي، كاتانغا العليا، وكاليمي، تنجانيقا، وكيندو، مانييما، وكينسنغاني، تشوبو، ساعدت في حشد الدعم للحوار الوطني ولعمليات تسجيل الناخبين، كان الغرض

من الزيارات إلى بيني وبولوسا وبوتيمبو وميريكي وغوما وروتشورو، كيفو الشمالية، هو معالجة مسائل انعدام الأمن، كما أنها تُظهر التزام الحكومة بتحقيق تلك الغاية.

## باء – التطورات الانتخابية

٢٠ – لقد كان الجدول الزمني لعملية تسجيل الناخبين مدرجا في جدول أعمال الحوار الوطني، وأُحرز تقدم فيما يخص استعراض الإطار التشريعي لتلك العملية والتحضير لتنقيح سجل الناخبين. وفي ٤ آب/أغسطس، صرح الرئيس علنا بأن الجدول الزمني الانتخابي المنقح لن يُنشر إلا بعد الانتهاء من عملية تسجيل الناخبين، وهو التصريح الذي قوبل بانتقادات من المعارضة السياسية. ووفقا لما ذكرته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، سوف تستمر عملية تسجيل الناخبين ١٦ شهرا. وأصدرت دينامية المعارضة و ''التجمع'' بيانات تحذر اللجنة من المخاطر السياسية المتعلقة بتأجيل الانتخابات إلى ما بعد المواعيد النهائية المقررة دستورياً.

٢١ – وفي ٣١ تموز/يوليه، شرعت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في المرحلة التجريبية من عملية تسجيل الناخبين في غبادوليت، بمقاطعة أوبانغي الشمالية، ويتوقع إنجاز هذه العملية بحلول أواخر تشرين الأول/أكتوبر. وحتى ٣٠ آب/أغسطس، كان قد تسجل ما يقرب من ٠٠٠ ١٢٠ ناخب في ٣٦٥ من أصل ٤١٢ مركزا من مراكز التسجيل. وكان الهدف الذي حددته اللجنة الانتخابية هو تسجيل نحو ٠٠٠ ٨٥٠ من الناخبين في تلك المقاطعة. وقد قدمت البعثة المساعدة التقنية واللوجستية أثناء المرحلة التجريبية، بما في ذلك نقل المواد الانتخابية جواً وتوفير حيز للمستودعات. ووضعت البعثة الصيغة النهائية لخطتها لدعم تنقيح سجل الناخبين، وهي الخطة التي تتوخى تقديم المساعدة التقنية والدعم اللوجستي لتوزيع ما يقرب من ٠٠٠ ٢٢ من مجموعات مواد تسجيل الناخبين على ١٦ مركزاً و ١٠٧ من المكاتب الفرعية للجنة و ٠٠٠ ١٨ من مراكز التسجيل.

٢٢ – وبحلول ١٥ تموز/يوليه، صرفت الحكومة مبلغ ١٢٠ مليون دولار من أصل ما مجموعه ٣٠٠ مليون دولار كان قد تم التعهد بدفعها إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في عام ٢٠١٦ لدعم الأعمال التحضيرية للانتخابات. ولا يزال صندوق التبرعات المشترك المتعدد الشركاء المخصص لمشروع دعم الدورة الانتخابية في الكونغو، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ممولا بنسبة تبلغ نحو ٦ في المائة فقط من ميزانية تبلغ ١٢٣,٣ مليون دولار، وهي الميزانية اللازمة لدعم العملية الانتخابية.

## جيم – الحالة الأمنية

٢٣ – ظل العنف المسلح في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل خطرا على المدنيين، مما أدى إلى زيادة تشريد السكان وانعدام الأمن. وقد أسهمت العمليات المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في احتواء العنف، بينما تحسن مستوى التعاون مع القوات المسلحة.

٢٤ – وفي إقليم بِيني، كيفو الشمالية، قامت عناصر يُفترض انتماؤها لتحالف القوى الديمقراطية بشن هجمات متكررة ضد المدنيين. وفي ٥ تموز/يوليه، قامت عناصر مسلحة مجهولة الهوية، يعتقد أنها من أعضاء تلك الجماعة، بقتل تسعة مدنيين في قرية تينامبو. وشنّت القوات المسلحة عملية للاشتباك مع المعتدين، بدعم من البعثة، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل ثمانية أشخاص منهم. واستمرت الاشتباكات بين القوات المسلحة وعناصر يُفترض انتماؤها لتحالف القوى الديمقراطية، كانت ترتدي زي القوات المسلحة الكونغولية أحيانا، لا سيما بالقرب من المعقل السابق لتلك الجماعة، المعروف باسم ”المثلث“ في منطقة أبيالوز وبالقرب من مايي – مويا. وفي ٣٠ تموز/يوليه، اشتبكت القوات المسلحة الكونغولية، بدعم من البعثة، مع عناصر يشتبه في انتمائها لتحالف القوى الديمقراطية شرق أويتشا. وقُتل اثنان من جنود القوات المسلحة وجُرح جنديان آخران، بينما أصيب أحد حفظة السلام التابعين للبعثة بجروح طفيفة. وقُتل ثلاثة من عناصر يُفترض انتماؤها لتلك الجماعة، وألقت القوات المسلحة القبض على عنصرين آخرين. وفي ٨ آب/أغسطس، شنت القوات المسلحة الكونغولية عملية منسقة مع البعثة ضد تحالف القوى الديمقراطية في منطقة المثلث في أبيالوز، أصيب خلالها بجروح خمسة من أفراد القوات المسلحة وأحد أفراد حفظ السلام التابعين للبعثة. وأثناء العملية، استولت القوات المسلحة الكونغولية على أحد المعسكرات الرئيسية للجماعة واحتلته في ١٣ آب/أغسطس. وقد أصيبت طائرة عمودية للبعثة بثلاث رصاصات أثناء محاولة القيام بعملية إجلاء طبي في هذه المنطقة، إلا أنها تمكنت من الهبوط بأمان. واستُهدفت البعثة بشكل مباشر، بما في ذلك في ٤ آب/أغسطس، عندما أطلقت عناصر يشتبه في انتمائها لتحالف القوى الديمقراطية قنبلة صاروخية صوَّبتها نحو قاعدة البعثة في سيمليكي. ونتيجة للضغط المستمر الناجم عن هذه العمليات، واصلت عناصر تابعة لتحالف القوى الديمقراطية تحركها شمالاً، بما في ذلك باتجاه مقاطعة إيتوري.

٢٥ – ووقع أخطر الحوادث الأمنية في ١٣ آب/أغسطس، عندما قَتلت عناصر يفترض انتماؤها لتحالف القوى الديمقراطية ما لا يقل عن ٥٠ مدنيا، من بينهم ١٥ امرأة وطفلان، في منطقتي بروانغوما وبِيني، على الحدود مع متنزه فيرونغا الوطني. وأقام المعتدون، المتنكرون

في زي حراس المتنزه، حاجزا على مدخل المتنزه، بالقرب من بايدا، حيث احتجزوا مزارعين كانوا في طريق العودة إلى ديارهم وقيدوهم وقتلوهم. ثم مضى المعتدون باتجاه روانغوما، فأحرقوا المنازل على طول الطريق وقتلوا المزيد من المدنيين. وعززت القوات المسلحة الكونغولية والبعثة مواقعهما في منطقتي بِيني وروانغوما في اليوم التالي. ومُنعت دورية تحقق تابعة للبعثة من الوصول إلى الموقع الذي شهد حوادث القتل من قِبل حشد من المتظاهرين الغاضبين احتجاجا على ما اعتبروه تقاعسا من جانب البعثة. وفي ١٥ آب/أغسطس، سافر فريق من كبار الموظفين في البعثة إلى روانغوما لتقييم الحالة، وأعقبه فريق متعدد التخصصات في ١٦ آب/أغسطس من أجل استعراض رد البعثة. وقام وفد حكومي رفيع المستوى بقيادة رئيس الوزراء أوغستين، ماتاتا بونيو، بزيارة غوما وبِيني في ١٥ و ١٦ آب/أغسطس لتقييم الحالة واستعراض رد قوات الأمن الوطني للتصدي للتهديد الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية. وعُقد اجتماعٌ لمجلس الدفاع الوطني في غوما في ١٦ آب/أغسطس. وقامت قيادات القوات المسلحة الكونغولية بإعادة هيكلة قيادة عملية سوكولا الأولى لتحسين فعالية العمليات ضد تحالف القوى الديمقراطية.

٢٦ - وأثارت المذابح التي تعزى إلى تحالف القوى الديمقراطية انتقادات من جانب المجتمع المدني والمعارضة السياسية إزاء الحكومة والبعثة، اللتين اتُهمتا بالتقصير في مجال حماية المدنيين. وقد أدت حوادث القتل أيضا إلى احتجاجات شعبية. وقامت جماعات الشباب والمجتمع المدني بحشد أكثر من ٢ ٠٠٠ من المحتجين الذين خرجوا في مظاهرات ضد ما بدا على أنه تقاعس من جانب القوات المسلحة والبعثة، ونظموا مسيرة في ١٧ آب/أغسطس من بوتمبو إلى بِيني، حيث اشتبكوا مع الشرطة. وقُتل ما لا يقل عن اثنين من المدنيين وأحد ضباط الشرطة، وأطلقت الشرطة النار على العديد من المدنيين وأصابتهم بجروح، بينما قام المحتجون بحرق عشرة منازل على الأقل. وألقت السلطات القبض على ما لا يقل عن ١٠٠ من المحتجين، ثم أفرجت عنهم في وقت لاحق. وأدت الهجمات إلى حوادث انتقام شعبية، كما أدت إلى انتقام القوات المسلحة من المدنيين الذين بدوا على أنهم يتعاونون مع المعتدين. وأُحرقت امرأتان وهما على قيد الحياة من قبل حشد غاضب في بوتيمبو، بينما اختطفت القوات المسلحة ستة مدنيين وقتلتهم في منطقة رويتروري.

٢٧ - وتظل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والعناصر المتحالفة معها مصدر تهديد خطير للمدنيين في كيفو الشمالية، رغم استمرار عملية سوكولا الثانية بقيادة القوات المسلحة الرامية إلى القضاء عليها. وأُبلغ عن تفاقم التوترات داخل صفوف تلك الجماعة، مع حدوث انقسام في هيكل القيادة على إثر إنشاء المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية، بقيادة ويلسون

إيراتيغيكا، وهو قائد سابق لتلك الجماعة، وقد أدى هذا الانقسام أيضا إلى مواجهات عنيفة بين الجانبين في ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه في محيط بيبوي، شمال غرب كيتشانغا، في إقليم روتشورو.

٢٨ - ولا تزال التوترات الطائفية مصدرا متناميا للعنف في كيفو الشمالية. وقد أدى استمرار نشاط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والحضور المتزايد لجماعات ماي - ماي المعارضة والاقتتال بين مختلف الجماعات على أسس عرقية إلى تفاقم الوضع، مما ساهم في تدهور الحالة الأمنية عموما، وفي تشريد المزيد من السكان. وانتقل العنف أساسا من إقليمي واليكالي وماسيسي إلى إقليمي روتشورو ولوبيرو، مما يعكس تفاقم النزاعات الطائفية بين سكان الهوندي والهوتو والناندي. وفي الفترة من ٣ إلى ٨ آب/أغسطس، في منطقة كيريبيزي، بالقرب من نيانزالي، في إقليم روتشورو، بكيفو الشمالية، تفيد التقارير بأن هجمات شنتها جماعات ماي - ماي (لا سيما ماي - ماي مازيمبي وماي - ماي نياتورا) والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ضد السكان المدنيين على أسس عرقية أدت إلى مقتل خمسة من مدنيي الهوتو واثنين من مدنيي الهوندي و ١١ من مدنيي الناندي، وإحراق أكثر من ٩٠ منزلا، وتشريد نحو ٠٠٠ ٨ مدني، ٣٠٠ منهم طلبوا اللجوء في المنطقة المحاذية لقاعدة تابعة للبعثة في رويندي.

٢٩ - وظلت أنشطة جماعات ماي - ماي الضالعة في أعمال الصيد غير المشروع والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، فضلا عن استمرار حوادث الاختطاف طلبا للفدية من جانب جماعات ماي - ماي وعناصر يشتبه في انتمائها للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تؤدي إلى انعدام الأمن في إقليم روتشورو. وفي ١٣ و ١٤ تموز/يوليه، واستجابة للتعاون بين قوات الأمن الكونغولية والبعثة بهدف منع الأنشطة غير القانونية في متنزه فيرونغا الوطني، قامت عناصر تابعة لجماعة ماي - ماي تشارلز بإطلاق النار على طائرات عمودية تابعة للبعثة وأحرقت مركزا تابعا للقوات المسلحة الكونغولية بالقرب من المتنزه.

٣٠ - وفي كيفو الجنوبية، واصلت القوات المسلحة عملياتها ضد جماعة ماي - ماي رايا موتومبوكي وغيرها من جماعات ماي - ماي في أقاليم فيزي وموينغا وشابوندا وأوفيرا. وفي إقليم فيزي، شكلت أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إلى جانب الاشتباكات المباشرة بين القوات المسلحة الكونغولية وعناصر مسلحة كانت تعبر انطلاقا من بوروندي، تهديدا خاصا للمدنيين. وقد أبلغت القوات المسلحة الكونغولية عن إحراز بعض التقدم ضد جماعات ماي - ماي الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلا أن ذلك لم يسفر حتى الآن

عن أي عملية تذكر لنزع السلاح. ويظل التعدين غير القانوني في إقليم شابوندا مصدرا من مصادر انعدام الاستقرار بسبب ضلوع جماعات مسلحة تنشط في المنطقة.

٣١ - وفي مقاطعة إيتوري، واصلت عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري مهاجمة المدنيين ونهب القرى، فبلغ مجموع الهجمات التي شُنَّت ضد السكان ٤٧ هجمة خلال شهر تموز/يوليه فقط. وأدت عمليات القوات المسلحة الكونغولية ضد تلك الجماعة، بدعم من البعثة، إلى تفكيك ١١ معسكرا من معسكرات قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وفي إقليم مامباسا، أدت تحركات سكان الهوتو والناندي انطلاقا من كيفو الشمالية، التي تعزى جزئيا للعنف الدائر في إقليم بيني، إلى تأجيج التوترات العرقية. ونشأ تحالف جديد لجماعات ماي - ماي، وهو اتحاد الوطنيين من أجل تحرير الكونغو، وقد استهدف مواقع معزولة للقوات المسلحة. وفي هذا السياق، تشكل عودة المقاتلين السابقين بشكل متقطع من معسكري نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الوطنيين في كامينا وكيتونا إلى إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، في غياب الدعم الكافي لإعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية، مخاطر أمنية شديدة بسبب احتمالات إعادة التجنيد من جانب قوات المقاومة الوطنية في إيتوري وجماعات أخرى.

٣٢ - وفي أويلي السفلى وأويلي العليا، ازداد نشاط جيش الرب للمقاومة بسبب استمرار تسلل عناصر تلك الجماعة من جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويعزى تزايد وجود جيش الرب للمقاومة في تلك المنطقة جزئيا إلى الضغوط العسكرية المستمرة من جانب فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي في إطار مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة في البلدان المجاورة. وواصل جيش الرب للمقاومة نصب الكمائن للمدنيين ومضايقتهم على طول المحورين الرئيسيين لإقليمي دونغو ونيانغارا وفي إقليم أنغو. وأطلقت الجماعة سراح ١٨ من المختطفين في إقليم أنغو، بينما تمكن مختطَف آخر من الفرار. وأعادت البعثة سبعة من مُعالي أفراد تلك الجماعة إلى أوغندا وجنوب السودان، وسلمت ثمانية معالين آخرين إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغرض تعقبهم وإعادتهم إلى أوطانهم.

٣٣ - وفي ١٥ آب/أغسطس، تم إشعار البعثة بوجود النائب الأول السابق لرئيس جنوب السودان رياك مشار داخل متنزه غارامبا الوطني، بمقاطعة أويلي العليا، إلى جانب عدة مئات من العناصر المسلحة وبعض المدنيين. وبناء على طلب من الحكومة، ولأسباب إنسانية، نسقت البعثة عملية إنقاذ السيد مشار وزوجته ونجله، فضلا عن عشرة أشخاص آخرين. ومنذ ذلك الحين، قامت البعثة بإجلاء نحو ٧٥١ من عناصر الجناح المعارض في الحركة

الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان من المتنزه كانوا يُعَدّون في حالة صحية حرجة، كما جمعت ١٣٤ قطعة من الأسلحة والذخيرة. وقامت البعثة بتسليم ١١٧ فردا، بمن فيهم السيد مشار، إلى السلطات الكونغولية. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، كان ٦٣٣ شخصا في المجموع لا يزالون في مرافق البعثة.

٣٤ - وفي مقاطعة تنجانيقا، سُجِّلت زيادة حادة في نشاط جماعة ماي - ماي كاتا كاتانغا، ووقع تحول كبير فيما يخص استهداف قوات الأمن وكثافة الهجمات. وتم الإبلاغ عن عشرة حوادث على الأقل في تموز/يوليه وعن أربعة حوادث في آب/أغسطس، ويشمل ذلك هجمات شُنَّت ضد مراكز الشرطة الوطنية ومواقع القوات المسلحة الكونغولية وقُتل خلالها ستة من أفراد جماعة ماي - ماي ووقع ستة آخرون منهم تحت الأسر، وقُتل أربعة مدنيين وأحد الرؤساء المحليين وأحد ضباط الشرطة الوطنية. ووردت تقارير أيضا تفيد تجنيد عدد كبير من الأطفال في هذه الجماعة في ٣١ تموز/يوليه في قرية كيالوا.

## دال - حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة

٣٥ - استمر تحسن التعاون مع القوات المسلحة الكونغولية بعد صدور تعليمات من قيادة القوات المسلحة إلى القوات بالتعاون مع البعثة من أجل العمل على تحييد كل الجماعات المسلحة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٣٦ - وزادت البعثة تركيزها على حماية المدنيين، لا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمواصلة الجهود الرامية إلى تحييد الجماعات المسلحة الرئيسية من خلال تجديد التركيز على العمل السياسي، وتعزيز التحليل، ووضع استراتيجيات سياسية وعسكرية محددة الأهداف. واضطلعت البعثة بدوريات نهارية وليلية وأوفدت بعثات تقييم مشتركة، كما أوفدت أفرقة الحماية المشتركة في زيارات إلى المناطق المثيرة للقلق في أويلي السفلى وأويلي العليا وإيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وكثفت البعثة جهودها فيما يخص أنشطة التواصل مع المجتمعات المحلية وتقديم تقارير الإنذار المبكر، وذلك بتعزيز القدرات التحليلية، وتسخير تكنولوجيات وسائط التواصل الاجتماعي، وإنشاء خطي هاتف مجانيين للإنذارات المدنية في المناطق الأشد تضررا من أنشطة تحالف القوى الديمقراطية. وأطلق نظام شبكة الإنذار المحلية ٢٢٥ إنذارا مبكرا في المتوسط شهريا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٨ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، وهو ما يعزى أساسا إلى زيادة في أنشطة الجماعات المسلحة وإلى العمليات العسكرية الجارية ضد تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. واستجابت الحكومة و/أو البعثة لنحو ٩٠ في المائة من الإنذارات.

أما الإنذارات التي لم يستجب لها فكانت تخص مناطق لا تملك الدولة فيها سوى قدرات محدودة و/أو ينعدم فيها وجود البعثة.

٣٧ - وفي منطقة بيني، كيفو الشمالية، واصلت البعثة تعزيز قدراتها التحليلية من خلال تحسين التكامل فيما بين المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، وهو ما أسفر عن تحسن الاستجابات لتوفير الحماية. وأتاح ذلك استجابة البعثة بسرعة أكبر لدعم القوات المسلحة في التصدي لمحاولات هجوم قامت بها عناصر يشتبه في أنها تنتمي لتحالف القوى الديمقراطية. ففي ٣٠ تموز/يوليه، أدى إنذار مدني أطلق من قرية أويتشا إلى اتخاذ إجراءات فورية من قبل القوات المسلحة الكونغولية، التي انتشرت بسرعة في المنطقة. وفي أوائل آب/أغسطس، قدمت البعثة الدعم لعملية أوسالاما التي تقودها القوات المسلحة في منطقة إرينغيتي، بهدف طرد عناصر تحالف القوى الديمقراطية من مواقع رئيسية، من بينها مخيم ''غارليك'' الخاص بتلك الجماعة، وإحلال قوة حماية دائمة تابعة للقوات المسلحة الكونغولية محل هذه العناصر. ووضعت البعثة تكتيكات جديدة، تشدد على استخدام دوريات المشاة الراجلة لضمان تحسين الإلمام بالحالة وتحقيق وجود مرئي أكثر تواترا في المناطق التي يتعرض فيها المدنيون للأخطار. غير أنه لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بالتغطية الجغرافية والتنقل وتدفق المعلومات، مما أدى إلى فرض قيود على قدرة البعثة وقوات الأمن الوطني على الحد من العنف وعدم الاستقرار وانتهاكات حقوق الإنسان وتشريد السكان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، تم توسيع نطاق الاستراتيجية المتكاملة لمكافحة انعدام الأمن في المناطق الحضرية في بيني لتشمل قرية أويتشا، وقد تم استنساخ هذه الاستراتيجية لاحقا في غوما وبونيا وأوفيرا.

٣٨ - وطبقت البعثة عدة تدابير لحماية المدنيين والحد من التهديد الذي تشكله القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بسبل منها تقديم الدعم لعملية سوكولا الثانية. وعلى وجه التحديد، قدمت البعثة دعما مباشرا لعمليات نفذتها القوات المسلحة ضد عناصر تلك الجماعة المسلحة في إقليم روتشورو، بمشاركة من قوات البعثة في كانيابايونغا ونيانزالي. وفي أواخر حزيران/يونيه، قدمت البعثة دعما جويا وبريا لعمليات نفذت ضد مواقع للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية. وإضافةً إلى ذلك، عقب مقتل تسعة مدنيين في كيبيريزي في آب/أغسطس، انتشرت البعثة بصفة مؤقتة في مناطق رئيسية لتأمين السكان المدنيين.

٣٩ - وفي سياق تزايد التوترات العرقية، يسرت البعثة عددا من الزيارات الرفيعة المستوى في منطقة بولوسا، منها زيارة قام بها رئيس الدولة وأخرى قام بها وزير الداخلية، عقب

وقوع أعمال عنف استهدفت المشردين داخليا من طائفة الهوتو. وأسفر ذلك عن حفل مصالحة في ٢٣ تموز/يوليه. ولا تزال الجهود جارية لوضع استراتيجية شاملة مع دوائر العمل الإنساني لمعالجة الأسباب الرئيسية التي أدت إلى وقوع التراع.

٤٠ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دعم البعثة في مجال حماية المدنيين ودعم جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار بسبل منها تدمير ٦٤٥ ٥ قطعة متفجرات من مخلفات الحرب، و ٤٧٠ سلاحا، و ٦٠٨ ٢١ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة. وقامت الدائرة بتوفير هياكل أساسية للتخزين المأمون للأسلحة وإسداء المشورة التقنية وتقديم التدريب في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة لأفراد الشرطة الوطنية في بوكافو، كيفو الجنوبية، وبونيا، إيتوري.

## هاء - نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٤١ - ركزت الجهود المبذولة في إطار المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على إعادة المقاتلين السابقين إلى مجتمعاتهم المحلية، وإن كان بقدر محدود من التحضير. وعقب أحداث العنف التي وقعت في ١٥ حزيران/يونيه في مخيم كامينا لإعادة الاستيعاب، قامت الحكومة خلال الفترة بين أواخر حزيران/يونيه و ٢٣ تموز/يوليه بنقل ٦٨٨ من المقاتلين السابقين ومعاليهم من مخيمي كامينا وكيتونا لإعادة الاستيعاب إلى مجتمعات محلية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورصدت البعثة عن كثب عودة المقاتلين السابقين بهدف التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار الأمنية السلبية المترتبة على هذه العودة. ولا تزال التوترات كبيرة في صفوف المقاتلين السابقين البالغ عددهم ٥٩١ ٣ ومعاليهم البالغ عددهم ٥٥٩ الذين لا يزالون في مخيمي إعادة الاستيعاب في انتظار إعادتهم إلى مجتمعاتهم المحلية.

٤٢ - وظلت حالات استسلام العناصر التابعة للجماعات المسلحة الأجنبية، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في مستوى ثابت نسبياً منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومنذ ٢٩ حزيران/يونيه، أعيد ٣٦ مقاتلا أجنبيا (٣١ من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، و ٢ من جيش الرب للمقاومة، و ٣ من جماعة نياتورا)، واثنان من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، و ٦٤ من المعالين إلى أوطانهم. ويبدو أن الانقسام الذي وقع مؤخرا في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لم يسفر عن زيادة كبيرة في عدد المستسلمين حيث أدى بدرجة كبيرة إلى زيادة عزم العناصر المتشددة المتبقية على البقاء والقتال. ومنذ ٢٩ حزيران/يونيه، جهزت البعثة حالات ٣٧ مقاتلا كونغوليا (٦ من القوات

الديمقراطية لتحرير رواندا، و ٢٣ من جماعة نياتورا، و ٨ من جماعة ماي - أيار/مايو)، و ٦٣ من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، و ١٧ من المعالين.

٤٣ - وواصلت البعثة تقديم المساعدة بغرض الدعم المعيشي إلى ١ ٣٢٢ من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومُعاليهم في مخيمات العبور في كانيابايونغا، كيفو الشمالية، ووالونغو، كيفو الجنوبية، وكذلك في المخيم الذي تديره الحكومة في كيسانغاني، تشوبو.

## واو - توطيد سلطة الدولة وتحقيق الاستقرار

٤٤ - واصلت البعثة جهودها لمساعدة الحكومة في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المقاطعات، بتمويل من صندوق بناء السلام وحكومات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا. وكان إنشاء آليات للحوكمة في إطار صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار دليلا على استمرار الحكومة في مساعيها لتنفيذ الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، بالتعاون مع الشركاء الدوليين والأمم المتحدة. وفي ١٨ تموز/يوليه، وافق مجلس إدارة الصندوق الاستئماني لكيفو الجنوبية على برنامج تحقيق الاستقرار في سهول روسيزي، إقليم أوفيرا. ودخلت مجالس إدارة الصناديق الاستئمانية للمقاطعات في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية حيز التشغيل، وأنشئ مجلس إدارة الصندوق الاستئماني لإيتوري في ١٠ آب/أغسطس. وفي ٢ آب/أغسطس، وافقت وزارة التخطيط على دليل العمليات لصندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار، لترسي بذلك أسس الإدارة الشفافة للصناديق وحماية استثمارات المانحين.

٤٥ - وفي ٨ آب/أغسطس، أنشأت البعثة فريقا عاملا لتقديم الدعم الاستشاري والتقني للحكومة في إنشاء نظام لحراس السجون على النحو المتوخى في إصلاح العدالة الوطنية، وتدريب وحدة شرطة متخصصة لضمان أمن السجون لفترة ثلاث سنوات. ووضعت البعثة خطة عمل لتفعيل الهيئة الوطنية المشتركة بين الوزارات المشكلة لإنشاء قوة متخصصة من شرطة السجون للتصدي لحالات الهروب المنتشرة وضمان الاحتجاز الآمن لمرتكبي الجرائم.

## زاي - حالة حقوق الإنسان

٤٦ - خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ آب/أغسطس، سجلت البعثة ٧٧٦ ادعاء من الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وكانت جهات تابعة للدولة مسؤولة عن ٤٨٠ من ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي أسفرت عن مقتل ٥١ مدنيا. وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن ٢٩٦ من ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي أودت بحياة ١٧٨ مدنيا. ووثقت البعثة ١٣٥ من ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والحريات

الأساسية التي تتصل بتقييد الحيز الديمقراطي في جميع أنحاء البلد، ليصل بذلك مجموع الانتهاكات إلى ٥٦٣ انتهاكا على الأقل منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وهو ما يمثل زيادة بأكثر من الضعف مقارنة بإحصاءات عام ٢٠١٥. وكرر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، خلال زيارته الأولى إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦، الإعراب عن شواغل بشأن تزايد الاتجاه نحو تضييق حيز العمل السياسي، مع الإشارة أيضاً إلى حالة السجناء السياسيين، والاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة الوطنية، والتلاعب بالعدالة، ولا سيما في القضايا التي يحاكم فيها زعماء المعارضة وممثلو المجتمع المدني. ولوحظت أيضاً زيادة في استهداف دعاة حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٧ - ولم تسجل أي حوادث رئيسية خلال المظاهرات التي قامت بها المعارضة في ٢٧ تموز/يوليه بمناسبة عودة السيد تشيسيكيدي إلى كينشاسا. إلا أنه ألقي القبض على ١٨ شخصا على الأقل من مؤيدي الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وأطلق سراحهم في وقت لاحق خلال مناسبات مماثلة نظمت في مدن أخرى في البلد.

٤٨ - وواصلت البعثة مساعدة سلطات القضاء العسكري في إجراء التحقيقات والمحاكمات المتصلة بجرائم خطيرة يدعى أن القوات المسلحة والشرطة الوطنية الكونغولية والجماعات المسلحة ارتكبتها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت البعثة الدعم لجلسات المحاكم المتنقلة في غيتي، إيتوري، لمحاكمة ١٤ من عناصر القوات المسلحة يدعى أنها ضالعة في انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، أثناء عمليات عسكرية نفذت ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وقدمت البعثة أيضاً المساعدة لسلطات القضاء العسكري بإيفاد بعثتين في إقليم بيني، كيفو الشمالية، بهدف التحقيق في تقارير بشأن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها عناصر يشتبه في أنها تابعة لتحالف القوى الديمقراطية.

٤٩ - وفي ١٥ تموز/يوليه، استأنفت المحكمة العليا في بوتا، أويلي السفلى، جلسات المحاكمة الجنائية التي كانت متوقفة لأكثر من ثلاثة أعوام بسبب عدم كفاية عدد القضاة في المقاطعة. واضطلعت البعثة بجهود في مجال الدعوة أسفرت عن ترشيح قاضيين وقدمت الدعم لانتداب رئيس المحكمة من كينشاسا إلى كيسانغاني. وفي تموز/يوليه، نظمت البعثة مجموعة من أنشطة بناء القدرات في مجال الاعتقال والاحتجاز لفائدة ١٢٤ من ضباط الشرطة القضائية والموظفين القضائيين والمحامين والقضاة في مقاطعتي تنجانيقا وتشوبو.

## حاء – العنف الجنسي

٥٠ – أفادت التقارير بوقوع ٤٣ امرأة، من بينهن ٢٤ فتاة، ضحايا للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وكانت جهات تابعة للدولة مسؤولة عن ٤٤ في المائة من تلك الانتهاكات، بينما كانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن ٥٦ في المائة منها. وأفادت التقارير بأن جنود القوات المسلحة مسؤولون عن ٤٠ في المائة من الانتهاكات، وبأن العناصر التابعة لقوات المقاومة الوطنية في إيتوري مسؤولة عن ٣٣ في المائة من الانتهاكات، وجماعة ماي – ماي نياتورا عن ٩ في المائة، وجماعة ماي – ماي رايا موتومبوكي عن ٧ في المائة.

٥١ – وساعدت البعثة اللجنة المعنية بمكافحة العنف الجنسي التابعة للقوات المسلحة في نشر وتنفيذ خطة عمل القوات المسلحة الكونغولية في أويلي السفلى وأويلي العليا وإيتوري ومانييما وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتشوبو. وفي الفترة بين ١٩ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس، قدمت البعثة الدعم للجنة في تنظيم أربع جلسات للتوعية بالعنف الجنسي كانت موجهة لقادة القوات المسلحة الكونغولية من منطقة الدفاع الثالثة. ووقع ما مجموعه ٢٠٠ من قادة القوات المسلحة الكونغولية التزامات بتطبيق سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء العنف الجنسي في صفوفهم، والتزموا باتخاذ خطوات ملموسة لمنع جرائم العنف الجنسي والتصدي لها وفقا لخطة عمل القوات المسلحة والبيان المشترك الصادر بشأن مكافحة العنف الجنسي الذي وقعته الأمم المتحدة والحكومة في آذار/مارس ٢٠١٣.

## طاء – حماية الأطفال

٥٢ – وثقت البعثة ١٥٥ حالة من حالات الانتهاك الجسيم لحقوق الطفل، وهو ما يمثل نقصانا بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق التي سجلت خلالها ٥٨٩ حالة. وفُصل ما مجموعه ١١٥ طفلا (١٠٤ صبيان و ١١ بنتا) عن الجماعات المسلحة أو هربوا منها، في مقابل ٤٩٥ طفلا وُثِّقت حالاتهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت الجماعات المسلحة الرئيسية التي تجند الأطفال هي قوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٥٠ طفلا)، وجماعة ماي – ماي نياتورا (١٦ طفلا)، واتحاد الوطنيين من أجل الدفاع عن الأبرياء (١٠ أطفال)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا – قوات أبكونغوزي المقاتلة (٩ أطفال)، وجماعة ماي – ماي ييرا (٨ أطفال)، وجماعة ماي – ماي رايا موتومبوكي (٦ أطفال). وأفرجت القوات المسلحة عن عشرة أطفال كانت تحتجزهم في كيفو الشمالية (٨ أطفال) وكيفو الجنوبية (طفلان)، كانوا مرتبطين في السابق بالجماعات المسلحة.

٥٣ - وأصدرت محكمة بوكافو العسكرية حكما بالسجن عشر سنوات على أحد أفراد وحدة حماية الطفل التابعة للشرطة الوطنية الكونغولية لاغتصاب فتاة تبلغ من العمر ثماني سنوات.

## ياء - الحالة الإنسانية

٥٤ - استمر تدهور الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب أنشطة الجماعات المسلحة وتزايد العنف الطائفي. وظل العدد المقدر للأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في حدود ٧,٥ ملايين شخص، من بينهم نحو ١,٧ مليون مشرد داخليا. وشرد حديثا نحو ٣٦٧ ٠٠٠ شخص في النصف الأول من عام ٢٠١٦، كانت نسبة ٣٨ في المائة منهم في كيفو الشمالية. وفي ٣١ تموز/يوليه، كان هناك نحو ٣٨٨ ٠٠٠ من اللاجئين وطالبي اللجوء في البلد؛ منهم نحو ٢٤٥ ٠٠٠ من رواندا، و ٩٥ ٠٠٠ من جمهورية أفريقيا الوسطى، و ٣٠ ٠٠٠ من بوروندي، و ١٥ ٧٠٠ من جنوب السودان.

٥٥ - وظل انعدام الأمن عائقا كبيرا أمام وصول المساعدة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما ظل يؤثر على إيصال المساعدات إلى المحتاجين إليها. وأفادت التقارير بنصب عدة كمائن لمركبات تابعة لمنظمات غير حكومية وبعمليات اختطاف قامت بها جماعات مسلحة. وزاد عدد حوادث الاعتداء على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية بنسبة ١٦ في المائة منذ عام ٢٠١٥.

٥٦ - وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦، ظلت خطة الاستجابة الإنسانية المحددة بمبلغ ٦٩٠ مليون دولار تمول بنسبة ٤٣ في المائة، ليصل مجموع المبلغ المخصص لها إلى ٢٩٥ مليون دولار، وهي حالة تؤثر على جهود الاستجابة الإنسانية.

## كاف - الحالة الاقتصادية

٥٧ - وثّقت البعثة اتجاها تنازليا في الاقتصاد الكلي بسبب تراجع أسعار السلع الأساسية على نحو أفضى إلى شح الموارد المالية، وهو أمر ملموس بوجه خاص على مستوى المقاطعات. فموظفو الخدمة المدنية في مقاطعة كيفو الجنوبية لم يحصلوا على مرتباتهم خلال ثمانية أشهر، بينما أعلن في ٢٤ آب/أغسطس في وسط الكونغو تخفيض الأجور بنسبة ٥٠ في المائة. وحالت المشاكل المالية أيضاً دون تنصيب الحكومة في تشوبو. واستمر تراجع قيمة الفرنك الكونغولي بنحو ٠,٧ في المائة في تموز/يوليه، ولوحظت في ٨ آب/أغسطس دلائل على استقراره. وقدرت معدلات التضخم السنوية المتوقعة بنسبة ٣,٢ في المائة، مقابل

نسبة مستهدفة هي ٤,٢ في المائة. وأُبلغ عن أكبر زيادة في الأسعار في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية.

## لام – التطورات الإقليمية

٥٨ – واصل الرئيس جهوده الرامية إلى مواصلة وتحسين العلاقات الدبلوماسية على الصعيد الإقليمي. فاجتمع مع نظيريه الأوغندي والرواندي في ٤ و ١٢ آب/أغسطس على التوالي من أجل تعزيز التعاون الثنائي، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ومن أجل التعجيل بإعادة مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين إلى أوطانهم.

٥٩ – وواصل مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، والجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون، وممثلو الآلية الوطنية للرقابة جهودهم للمضي قدما في تنفيذ إعلاني نيروبي. وتم التشديد بوجه خاص على معالجة التأخير في إعادة العناصر السابقة في حركة ٢٣ آذار/مارس السابقة إلى أوطانها، وتمكين المرأة لتتسنى لها المشاركة الفعالة في تنفيذ ذلك الإطار، وتعزيز الروابط الإقليمية لتيسير الحوار الوطني وتحييد الجماعات المسلحة.

٦٠ – وفي ٢٧ حزيران/يونيه، نظمت الآلية الوطنية للرقابة اجتماعا لأغراض التقييم التقني، في حضور وفد من حركة ٢٣ آذار/مارس، لتنسيق وجهات النظر حول إطلاق سراح سجناء تلك الجماعة، بما في ذلك قائمة السجناء الذين تنطبق عليهم شروط العفو، ولمناقشة الخطوات التمهيدية لوضع جدول زمني لتنفيذ إعلاني نيروبي. وفي ١٤ تموز/يوليه، قدم منسق الآلية، فرانسوا موامبا، استقالته، وعُيِّن مكانه نائب المنسق ليون أونغولو.

٦١ – وفي ٢٠ تموز/يوليه، اجتمع في نيروبي وزراء دفاع دول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لاستعراض التقدم المحرز وتحديد التحديات المتصلة بتحييد القوى الهدامة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ولتعزيز استراتيجيتهم المشتركة للتصدي للتجارة غير المشروعة عبر الحدود التي تزاولها الجماعات المسلحة. وفي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر، اجتمع وزراء دفاع أوغندا وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا في كمبالا، برعاية أمانة المؤتمر الدولي، لوضع آلية مشتركة للمتابعة بهدف التصدي للتهديد الذي تشكله جماعة تحالف القوى الديمقراطية.

## ثالثا – نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنفيذ ولايتها

### ألف – إجراء حوار استراتيجي ووضع استراتيجية لانسحاب البعثة

٦٢ – واصلت البعثة التعاون مع الحكومة للمضي قدما في وضع نهج قائم على الظروف لتقليص حجم البعثة وانسحابها في نهاية المطاف. وساهم وضع اتفاق تقني مدته عام واحد للتعاون بين البعثة والقوات المسلحة في تعزيز التخطيط للعمليات العسكرية المنسقة وتنفيذها بدعم من البعثة وفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وأحرز تقدم أيضاً في وضع برامج مشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القُطْري، وهو عنصر أساسي في خطة الأمم المتحدة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

### باء – إحداث تحول في القوة

٦٣ – أحرز تقدم فيما يتعلق بإعادة نشر القوة في كيفو الشمالية للتصدي بشكل أفضل للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة ولحماية المدنيين بكفاءة، بسبل منها إنشاء قدرة احتياطية في غوما وإعادة نشر لواء التدخل التابع للقوة من لوبيرو وميريكي إلى منطقة بيني. ويتواصل العمل على نشر القدرات من خلال التحضيرات لإنشاء كتائب للانتشار السريع في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ورغم أنه لم يتم بعد تسليم بعض المعدات اللازمة لكتيبة الانتشار السريع الأولى، فقد نُشرت بعض العناصر للتمركز في بيجومبو بمقاطعة كيفو الجنوبية لمدة أسبوعين استجابةً لتوترات عرقية بين جماعتين عرقيتين هما بافوليرو وبانيامولينغي. ويتواصل التخطيط لتقديم التدريب التمهيدي لكتيبة الانتشار السريع الثانية في شباط/فبراير ٢٠١٧، بينما سيجرى استعراض قبل نهاية عام ٢٠١٦. وواصلت القوة التحضيرات لإحداث تحويل تدريجي للسرايا الهندسية العسكرية لزيادة فعاليتها عن طريق اعتماد هيكل أصغر حجما يتميز بقدرات شاملة فيما يتعلق بحماية القوة.

### جيم – التحضير للانتخابات

٦٤ – واصلت البعثة تعزيز قدراتها على الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وتضييق حيز العمل السياسي طوال الفترة المشمولة بالتقرير، مع تحسين التأهب الشامل لمنع وقوع أعمال العنف المتصلة بالانتخابات وتخفيف حدتها والتصدي لها بصورة مناسبة. وركزت البعثة جهودها على الوقاية، فأعطت بذلك الأولوية للجهود المبذولة في

مجالات من قبيل توفير الدعم للعمليات السياسية والعمل على تهيئة بيئة تسهم في إجراء عملية انتخابية سلمية وذات مصداقية.

٦٥ - وفي هذا الصدد، واصل ممثلي الخاص ومبعوثي الخاص بذل مساعيهما الحميدة لتعزيز الحوار بين جميع أصحاب المصلحة، إذ يظل الحوار أهم سبيل لتقليل احتمالات العنف وانعدام الاستقرار السياسي في الأشهر المقبلة. واستهدفت جهودُ البعثة في مجال الدعوة لاحترام الحقوق الدستورية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان الجهات الفاعلة الحكومية على الصعيد المحلي وعلى صعيد المقاطعات وقوات الأمن والمجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية والشبابية الرئيسية. وواصلت البعثة جهودها لإنشاء أفرقة مدنية متنقلة للرصد والإبلاغ في كينشاسا وغوما ولوبومباشي، تكون مستعدة للنشر خلال مهلة زمنية قصيرة في المناطق التي يرتأى أنها معرضة بشدة لخطر العنف المتصل بالانتخابات والمناطق التي لا يتوافر فيها وجود للبعثة.

٦٦ - وواصلت البعثة تعزيزَ قدرات الشرطة الوطنية في إدارة النظام العام دون اللجوء إلى القوة الفتاكة والتوعيةَ بأهمية احترام حقوق الإنسان والحقوق الدستورية. وقد قدمت البعثة الدعم لبرنامج للتوعية أطلق في ١ تموز/يوليه بشأن دور المفتشية العامة للشرطة الوطنية، يتوقع أن يرصد أداء وحدات مكافحة الشغب خلال فترة الانتخابات. ونتيجة لأنشطة الدعوة التي تقوم بها البعثة، أصدرت الحكومة أمرا وزاريا يحظر استخدام الأسلحة الفتاكة في سياق إدارة النظام العام.

٦٧ - وواصلت البعثة تحديث خطط الطوارئ الخاصة بها للاستجابة للأوضاع المتدهورة، في حدود الموارد المتاحة، مع مراعاة القيود المتعلقة بانتشارها وعدم وجودها بمستويات كافية في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشمل خطط البعثة نقل الأفراد المدنيين والنظاميين والأصول إلى بؤر التوترات عند الضرورة، في حدود الموارد المتاحة، مع مراعاة أثر ذلك على تنفيذ المهام والعمليات المنوطة بها. وقامت البعثة أيضاً بتحديث تحليلاتها لمخاطر العنف المتصل بالانتخابات.

## رابعا - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٦٨ - رأت البعثة أن دعمها للعمليات التي تقودها القوات المسلحة الكونغولية ضد الجماعات المسلحة لم يفض إلى أي زيادة ملحوظة في التهديدات ضد أفراد الأمم المتحدة ومنشآتها. وقد أُبلغ عن ٤٨ حادثة مهمة متصلة بالأمن مسّت موظفي الأمم المتحدة في البلد، وقد كانت ١٦ حادثة منها تتصل بالأخطار والسلامة. وفي ٨ تموز/يوليه، اختُطف

أحد موظفي البعثة بالقرب من كاتويغورو، بإقليم روتشورو، واحتجز لمدة ١٢ يوما في ظروف سيئة قبل أن يطلق سراحه.

## خامسا - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٦٩ - واصلت البعثة تنفيذ إجراءات حازمة في مجالي الوقاية والإنفاذ للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين بين أفرادها. وركزت أنشطة الوقاية على توعية أفراد البعثة والمجتمعات المحلية بسياستي المتمثلة في عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وذلك من خلال أنشطة فعالة للتدريب والتوعية. وقدمت أنشطة التوعية لفائدة نحو ٣ ٠٠٠ من أفراد المجتمعات المحلية المعرضة لأخطار شديدة في بوكافو وبونيا وغوما ومافيفي وأوفيرا بشأن الأثر الضار للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأجرت البعثة ١٥ تقييما للمخاطر و ٣٥ دورة تدريبية للأفراد الجدد، وسبعة من أنشطة الاتصال بالشبكات المجتمعية لتلقي الشكاوى في بوكافو وبونيا وغوما وساكي وأوفيرا، وعَقدت حلقتي عمل في غوما وكينشاسا لفائدة الأفراد النظاميين.

## سادسا - ملاحظات

٧٠ - يساورني قلق بالغ إزاء حالة الجمود في العملية الانتخابية وتزايد التوترات السياسية والحوادث المتصلة بها. وأدين بأشد العبارات العنف الذي شاب المظاهرات التي نظمتها المعارضة في ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر وتسبب في خسائر في الأرواح وتدمير الممتلكات. وأكرر دعوتي لجميع القادة السياسيين ومؤيديهم إلى الامتناع عن القيام بالمزيد من أعمال العنف التي يمكن أن تفاقم الحالة. وأدعو السلطات الكونغولية إلى التحلي بضبط النفس في استجابتها للمظاهرات الاحتجاجية وإلى التقيد بمبدأي الضرورة والتناسب. ولا بد أن يساءل مرتكبو أعمال العنف أو المحرضون عليها عن تصرفاتهم. وأحث جميع القادة السياسيين على معالجة اختلافاتهم بطريقة سلمية ومن خلال الحوار، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦). وأشيد في هذا الصدد بالتدابير التي اتخذتها الحكومة، وميسِّر الاتحاد الأفريقي للحوار الوطني، والشركاء الدوليون الآخرون للمساعدة في كسر الجمود الذي يعتري هذه العملية. وأرحب بالعفو الرئاسي وما تلاه من قرارات وزارية بشأن الإفراج عن عدد من نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والشخصيات السياسية، وإعادة فتح منفذين إعلاميين تابعين للمعارضة وتواصل الرئيس مع النشطاء من المواطنين. وأحث الحكومة على اعتماد المزيد من تدابير بناء الثقة الرامية إلى تهيئة الأوضاع المفضية إلى استمرار الحوار.

٧١ - وينبغي أن يكون الحوار عملية مستمرة. فاستمرار الحوار بمشاركة جميع الأطراف السياسية المعنية الرئيسية التي تضع مصلحة البلد وشعبها فوق كل اعتبار لا يزال يشكل الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى توافق الآراء اللازم لإجراء انتخابات ذات مصداقية وتفادي تصعيد التوترات وأعمال العنف. وأحث الجماعات السياسية التي لم تنضم بعد إلى هذه العملية على الاضطلاع بدور بنّاء يسهم في إجراء انتخابات ذات مصداقية في الوقت المناسب.

٧٢ - وتقع على عاتق الحكومة وجميع المعنيين من أصحاب المصلحة المسؤولية الأساسية عن صون السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في السنوات الأخيرة. وقد عانى الشعب الكونغولي بما فيه الكفاية. وتواصل البعثة وضعَ خطط للطوارئ واستعراضها بانتظام من أجل التصدي للمخاطر السياسية والأمنية المحتملة المرتبطة بالعملية الانتخابية، إلا أن حدوث تدهور كبير في الحالة من شأنه أن يقتضي استجابة تتجاوز قدرات البعثة. وأدعو الحكومةَ والقادةَ السياسيين من مختلف الانتماءات السياسية والشركاءَ الدوليين والإقليميين المعنيين إلى ضمان معالجة زيادة توتر الحالة السياسية في البلد بالسبل السلمية وعن طريق الحوار. فمعالجة تبعات أزمة سياسية كبرى والمعاناة التي قد يلحقها ذلك بالسكان المدنيين من شأنها أن تنطوي على تكاليف أكبر بكثير من تكاليف اتخاذ إجراءات وقائية سريعة وحاسمة، ما دام هناك متسع من الوقت للتوصل إلى تسوية وإيجاد حلول للمشكلة وتجنب العنف. ومن الأهمية بمكان أن يتحلى جميع القادة السياسيين بروح المسؤولية. والأمم المتحدة على استعداد لدعم تلك الجهود، وسيواصل ممثلي الخاص التواصل مع جميع أصاب المصلحة في هذا الصدد.

٧٣ - ويساورني قلق بالغ بشأن التقارير التي تفيد بتزايد انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية الأساسية التي ترتكبها جهات فاعلة تابعة للدولة. وتشمل هذه الانتهاكات انتهاك الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي - وهما من الحقوق الراسخة في المعاهدات الدولية الملزمة التي تمثل جمهورية الكونغو الديمقراطية طرفا فيها، والتي يكرسها دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويقع احترام حقوق الإنسان للجميع في صلب أي حوار شامل ذي مصداقية. ويجب أن يتمكن الأشخاص من التعبير عن آرائهم والعمل معا دون خوف من الانتقام من جانب قوات الأمن أو السلطات القضائية. وأنا أشجع الحكومة على مواصلة تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة، تمشيا مع التزامها بإنهاء الإفلات من العقاب.

٧٤ - و يساورني قلق أيضا إزاء الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في مقاطعة كيفو الشمالية، حيث يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب المزيد من التدهور. وأنا أدين حالات القتل الوحشية التي ارتكبتها في منطقة بيني عناصرُ يشتبه في أنها تابعة لتحالف القوى الديمقراطية. واستمرار هذه الهجمات ضد المدنيين والقوات المسلحة والبعثة أمر يستوجب الشجب وتترتب عليه آثار مدمرة بالنسبة للسكان المدنيين. ولذلك تقتضي الضرورة اتخاذ السلطات الوطنية إجراءات سياسية حازمة ونشر قوات الأمن في إطار جهود حاسمة للتصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة. وأرحب بمساعي وجهود الرئيس وكبار المسؤولين الحكوميين الرامية إلى زيادة توثيق التعاون مع السلطات الأوغندية والرواندية من أجل التصدي للتهديد الذي تشكله بعض الجماعات المسلحة. وأشعر بالتفاؤل إزاء تحسن التعاون بين القوات المسلحة والبعثة في ذلك المجال.

٧٥ - وتظل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في قلب جهود حفظ السلام، ليس فقط لدورها في إحلال الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع، وإنما أيضاً لدورها في التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة. ويتعين بذل المزيد من الجهد لتزويد المقاتلين السابقين بسبل بديلة لكسب العيش ومنعهم من حمل السلاح مرة أخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنني أشجع زيادة التعاون فيما بين الحكومة والبعثة والبنك الدولي لضمان الانتقال السلس للمقاتلين السابقين من مخيمات إعادة الاستيعاب في كامينا وكيتونا إلى مرحلة إعادة الإدماج. وأهيب بالحكومة أن تتخذ المزيد من التدابير لكي تقلل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر وقوع المزيد من أعمال العنف في المخيمات وفي المجتمعات المحلية التي يعود إليها المقاتلون السابقون.

٧٦ - وأعرب عن امتناني لممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية لروح القيادة التي أبداها في تنفيذ ولاية البعثة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لجميع موظفي البعثة والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لالتزامهم بتعزيز السلام والاستقرار في البلد. وأعرب عن تقديري للعمل الذي تقوم به جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وجميع الشركاء الثنائيين وسائر الشركاء الدوليين والإقليميين، الذين يواصلون تقديم دعم في غاية الأهمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

## خريطة

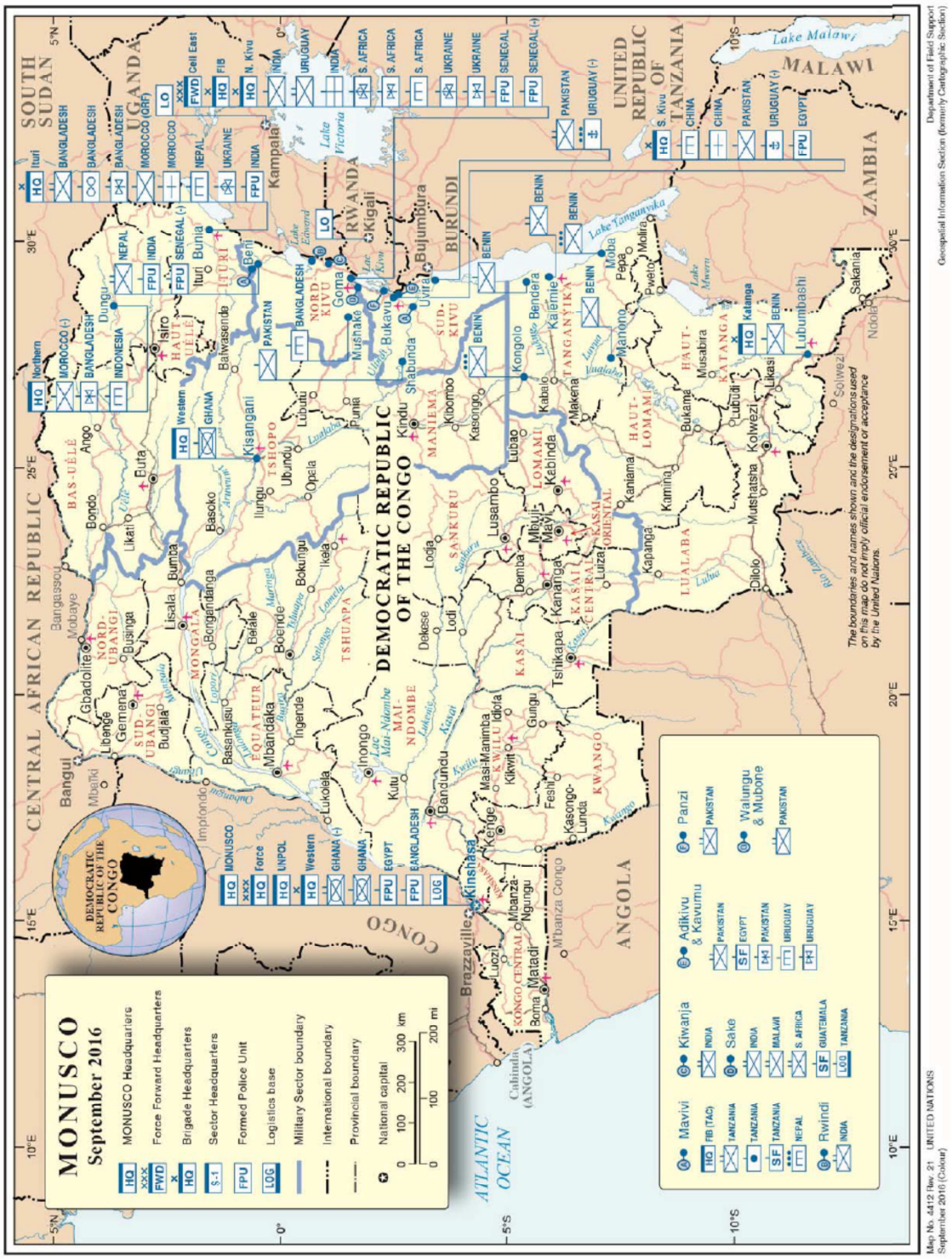
MONUSCO
September 2016
MONUSCO Headquarters
Force Forward Headquarters
Brigade Headquarters
Sector Headquarters
Formed Police Unit
Logistics base
Military Sector boundary
International boundary
Provincial boundary
National capital
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SOUTH SUDAN
UGANDA
RWANDA
BURUNDI
UNITED REPUBLIC OF TANZANIA
ZAMBIA
MALAWI
ANGOLA
CONGO
ATLANTIC OCEAN
Kinshasa
Brazzaville
Bangui
Kigali
Bujumbura
Kampala
Lake Malawi
Lake Tanganyika
Lake Victoria
Lake Edward
Lake Kivu
Lake Mweru
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)
Map No. 4412 Rev. 21 UNITED NATIONS
September 2016 (Colour)